

محاكمة المدنيين الإسرائيليين المشتبه بهم بالمس بالفلسطينيين في الضفة الغربية

معطيات المتابعة الخاصة بـ «بيش دين»

- نسبة قليلة فقط (7.4%) من مجموع الشكاوى التي يقدمها فلسطينيون في شرطة إسرائيل تنتهي باتخاذ قرار بمحاكمة المدنيين الإسرائيليين المشتبه بهم بالمس بهم.
- حتى في الحالات القليلة التي يقرر فيها الجهاز المسؤول عن فرض القانون تقديم لائحة اتهام، فإن ثلث الإجراءات القضائية فقط (33.3%) تنتهي بالإدانة التامة أو الجزئية للمتهمين.
- حوالي ربع الإجراءات القضائية (22.8%) يتم إلغاؤها أو شطبها في نهاية المطاف، وهناك ربع إضافي (24.6%) تنتهي بقرار من المحكمة بالامتناع عن إدانة المتهمين، رغم ثبوت اقتراهم للمخالفات المنسوبة لهم.

أخلفية

منذ عشر سنين تقوم منظمة حقوق الإنسان بيش دين بتوثيق حوادث الجرائم الأيديولوجية، التي يقوم من خلالها مدنيون إسرائيليون باقتراف مخالفات جنائية ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في أنحاء الضفة الغربية. تتميز هذه المخالفات في أنها تسعى إلى تحقيق هدف استراتيجي - بث الرعب وسط الضحايا الفلسطينيين، لغرض إبعادهم عن أراضيهم والسيطرة عليها لحساب توسيع المساحات الخاضعة لسيطرة المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية¹.

بالإضافة إلى توثيق الحوادث والمخالفات ذاتها، تقوم بيش دين بإجراء متابعة لصيقة ومتواصلة لتحقيقات الشرطة التي يتم فتحها في أعقاب هذه المخالفات، وتتابع مدى نجاح لواء شاي (السامرة ويهودا) في شرطة إسرائيل في التحقيق في هذا النوع من الحوادث ومحاكمة مقترفي المخالفات.

المتابعة المستمرة لإجراءات التحقيق ونتائجها تقع في صلب مشروع متعدد السنوات للمنظمة، الذي يهدف إلى تعزيز إجراءات فرض القانون على المواطنين الإسرائيليين - مستوطنين وغيرهم - الضالعين بالمس بالفلسطينيين وممتلكاتهم، على أساس تصور مبدئي يرى أنه يقع على عاتق إسرائيل واجب قانوني وأخلاقي بحماية سكان المناطق المحتلة الخاضعة لسيطرتها. على مر السنين تضخم مخزون ملفات التحقيق التي تتابع بيش دين إدارتها ونتائجها. صحيح لغاية مستهل العام 2015، فإن مخزون بيش دين يضم أكثر من ألف ملف تحقيق تم فتحها في الوحدات المختلفة التابعة للواء شاي في شرطة إسرائيل منذ العام 2005، في أعقاب شكاوى تقدم بها فلسطينيون كانوا ضحايا لمخالفات افتترفت بحقهم من قبل مواطنين إسرائيليين. وقد تم فتح هذه التحقيق في أعقاب حوادث اعتداء، إطلاق نار، رشق حجارة، تخريب، سرقة أو إشعال نار، إتلاف أشجار زيتون ومحاصيل أخرى، قتل واستهداف حيوانات، المس بأمكن مقدسة، تجاوز الحدود، منع الوصول إلى الأراضي أو تفليح الأراضي التابعة للفلسطينيين - وحوادث أخرى كثيرة تهدف صراحة إلى المس بأبدان وممتلكات الفلسطينيين سكان الضفة الغربية.

لغاية الآن نشرت بيش دين كل عام معطيات بخصوص نتائج هذه التحقيقات، بهدف فحص عدد التحقيقات التي تم فتحها وقادت فعلا إلى تقديم لوائح اتهام ضد المشتبه بهم بارتكاب أعمال مخالفة، وكم عدد التي انتهت بدون نتائج حقيقية. تدل هذه المعطيات العام تلو العام أن شرطة لواء شاي لم تظهر تحسنا في مدى قدرتها على تفكيك حوادث الجنايات الأيديولوجية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية ومقاضاة مرتكبي المخالفات، وقد بقيت نسبة تفكيك القضايا متدنية للغاية وبقي عدد لوائح الاتهام المقدمة ضد المواطنين الإسرائيليين المشتبه بهم بارتكاب المخالفات ضد الفلسطينيين كل عام صغيرا.

1 تقرير مسار النهب الذي نشرته بيش دين في العام 2013، كانت البؤرة الاستيطانية عدي عاد حالة اختبارية من أجل اظهار العلاقة الواضحة بين مكان وموعد اقتراف المخالفات الجنائية وبين توسع البؤرة الاستيطانية. راجعوا [مسار النهب: حالة البؤرة الاستيطانية عدي عاد](#) (بيش دين، 2013) ص 100.

تظهر ورقة المعلومات الأخيرة التي نشرتها بيش دين² انه من بين 1045 ملف تحقيق تم فتحها في لواء شاي بين السنوات 2005-2014³ فقط في 72 ملف (7.4% من الملفات التي انتهت معالجتها) قدمت في نهاية الأمر لوائح اتهام ضد المشتبه بهم. الغالبية العظمى من الملفات (91.4% من الملفات التي انتهت معالجتها) تم إغلاقها في نهاية التحقيق، دون تقديم أي شخص للمحاكمة⁴.

هذه النتائج تتوافق مع النتائج التي توصلت إليها المنظمة في سنوات سابقة: في ملخص العام 2013 كانت نسبة تقديم لوائح الاتهام 8.5%⁵ وفي السنة التي سبقتها كانت النسبة 8.6%⁶. هذا التوجه الثابت يدل على الاحتمالات القليلة في العثور على مرتكبي المخالفات التي قدم بسببها الفلسطينيون الشكاوى في الشرطة وتقديمهم للمحاكمة. وعندما تكون النسبة قليلة إلى هذا الحد، لا عجب في أن الكثير من الفلسطينيين يشعرون بأنه لا يوجد لديهم سبب للتعب في تقديم الشكاوى في شرطة إسرائيل.

بهذا لا تنتهي العوائق والمعيقات التي تواجه الفلسطينيين الراغبين في تحصيل حقهم بالعدالة والمساواة أمام القانون. إن متابعة نتائج الإجراءات في الملفات القليلة التي اتخذ فيها قرار بخصوص تقديم لائحة اتهام ضد المواطنين الإسرائيليين المشتبه بهم بالمس بالفلسطينيين يدل على انه حتى في هذه المحطة من جهاز فرض القانون فإن الوضع أبعد ما يكون عن الرضا.

تتابع بيش دين في السنوات الأخيرة الإجراءات المتداولة في المحاكم المختلفة في أعقاب لوائح الاتهام التي قدمت فعليا جراء حوادث الجنايات الأيديولوجية ضد الفلسطينيين، بهدف الوقوف على طابع أداء الحلقة الأخيرة في السلسلة الطويلة الخاصة بفرض القانون في الضفة الغربية. هذه الورقة من المعلومات هي محاولة أولى تهدف إلى عرض صورة كاملة لنتائج الإجراءات القضائية التي تمت في جميع ملفات التحقيق التي تتابعها بيش دين منذ العام 2005 ولغاية نهاية 2014⁷.

ب معطيات

منذ أن بدأت بيش دين في متابعة ملفات التحقيق التي تم فتحها في شرطة لواء شاي في أعقاب الشكاوى التي تقدم بها فلسطينيون، تراكم 1067 ملف في مخزون بيش دين. بطبيعة الأحوال، فإن معالجة الشكاوى المقدمة للشرطة واستنفاد إجراءات التحقيق فيها تستغرق في بعض الأحيان وقتا ليس بالقصير، ولهذا فإن جزءا من الشكاوى ما يزال في مراحل مختلفة من المعالجة والتحقيق. صحيح لغاية موعدها كتابة هذه السطور، فإن 71 ملفا من ملفات التحقيق التي تتابعها بيش دين ما تزال لدى الجهات المختلفة المسؤولة عن فرض القانون ولم يتم بعد الحسم بخصوص مصير الملف.

في باقي الملفات الـ 996 تم إصدار قرار أو أن معالجتها انتهت، بحيث يمكن متابعة النتائج التي حققتها شرطة لواء شاي في التحقيق فيها:

- **911** ملف تم إغلاقها في ختام التحقيق دون تقديم المشتبه بهم للمحاكمة (91.6% من الملفات التي انتهت معالجتها)
- **11** ملف ضاعت في شرطة إسرائيل ولم يتم التحقيق فيها مطلقا رغم انه توجد بحيازة بيش دين مصادقات تدل على تقديم الشكاوى (1.1% من الملفات التي انتهت معالجتها)
- **74** ملف تقرر تقديم ملف اتهام (7.4% من الملفات التي انتهت معالجتها)

لغرض نشر هذه الورقة من المعطيات، تم إنقاص 6 حالات من مجموع لوائح الاتهام التي فحصت لأن ضحايا المخالفات لم يكونوا من الفلسطينيين بل كانوا من الإسرائيليين أو الأجانب⁸. كذلك، كي لا يتم عد أي لائحة اتهام مرتين، فقد تم إنقاص ملفين من مجموع لوائح الاتهام بسبب توحيدهما من قبل شرطة إسرائيل في لائحة اتهام واحدة كونه قدم في أعقاب ملف آخر⁹. لهذا تنضاف 4 ملفات تحقيق تقرر إغلاقها في ختام التحقيق غير أن بيش دين استأنفت على القرار، في أعقاب هذه الاستئنافات قدمت فيها لوائح اتهام¹⁰.

2 فرض القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (بيش دين، تشرين الثاني 2014).

3 ورقة المعطيات هذه تتناول الملفات التي فتحت في شرطة لواء شاي لغاية آب 2014

4 باقي الملفات، 11 ملفا، ضاعت في شرطة إسرائيل ولم يتم التحقيق فيها مطلقا- رغم انه توجد بحوزة بيش دين مصادقات تدل على تقديم الشكاوى.

5 راجعوا ورقة المعلومات: فرض القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (بيش دين، تموز 2013).

6 راجعوا ورقة المعلومات: فرض القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (بيش دين، آذار 2012).

7 من المهم الإشارة إلى أن القصد هنا ليس ملخصا لمجموع لوائح الاتهام التي قدمت ضد إسرائيليين مشتبه بهم بالمس بالفلسطينيين، بل بمجموع نتائج الإجراءات القضائية في الملفات التي تتابعها بيش دين. التوجهات المتكررة إلى شرطة إسرائيل بهدف الاستفسار عن عدد لوائح الاتهام التي تقدم كل عام في أعقاب المخالفات التي يرتكبها مواطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين أو ممتلكاتهم لم تسفر عن نتائج ملحوظة. بناء على ذلك، فإن الملفات التي تمثل فيها بيش دين الفلسطينيين المتضررين من المخالفة تشكل عينة تمثيلية واسعة النطاق لظاهرة الإجراء الأيديولوجي- وهي عينة تميل إلى حد كبير لصالح الجهات المسؤولة عن فرض القانون، نظراً لأن بيش دين تساعد وقت الحاجة جهات التحقيق والنيابة في التواصل مع الضحايا، جمع المستندات وكذلك إحضار الشهود إلى المحاكم.

8 ملفات بيش دين 1179/06، 1230/06، 1257/07، 1778/09، 1819/09 و- 2157/10.

9 ملف بيش دين 1235/07 الذي قدمت فيه لائحة اتهام مشتركة مع ملف 1210/06، وملف 1394-7/08، الذي قدمت فيه لائحة اتهام مشتركة مع ملف 1394-5/08.

10 ملفات بيش دين 1079/05، 1582/08، 1954/09 و- 2179/10.

تقديم لوائح اتهام



أنواع المخالفات

لوائح الاتهام الـ 70 التي قدمت ضد مواطنين إسرائيليين متهمين بالمس بالفلسطينيين هي كما وردت قليلة من بين مجموع الملفات التي تم التحقيق فيها في لواء شاي التي تتابعها بيش دين. وبالمجموع وجه الاتهام في لوائح الاتهام المذكورة حوالي 120 متهما¹¹ وبالمعدل 1.7 متهما في لائحة الاتهام.

يظهر تحليل الملفات أن معظم لوائح الاتهام (61.4%) قدمت في أعقاب حوادث تم تصنيفها من قبل بيش دين على أنها مخالفات عنف¹²: من بين ذلك، فقد قدمت لوائح اتهام في أعقاب حوادث ضرب مزارعين أو رعاة غنم فلسطينيين خلال تواجدهم في أرضهم؛ الاعتداءات على فلسطينيين بواسطة هراوات أو قضبان حديدية؛ اعتداء جماعي من قبل مجموعة مواطنين إسرائيليين ملثمين؛ رشق حجارة؛ إطلاق الرصاص الحي؛ والتهديد بالعنف. لائحة واحدة من بين 43 لوائح الاتهام المذكورة قدمت في أعقاب حادث استثنائي وقاس بصورة خاصة وقع في تموز 2007. قام خلاله مواطنان إسرائيليان باختطاف فتى عمره 15 عاما، من سكان قرية قصره، تحت تهديد السلاح، وضربوه ضربا مبرحا، وقتلوا جدي كان معه، وفي نهاية المطاف تركوه في حقل ما بين قصره والبؤرة الاستيطانية غير القانونية ايش كودش وهو موثق وعريان، مصابا بجروح وفاقدا للوعي¹³.

تظهر معطيات المتابعة المتراكمة في بيش دين أن حوالي نصف المخالفات الأيديولوجية التي تقترب ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية هي مخالفات تتعلق بمجال المس بالملكات. تتضمن هذه المخالفات حرق المباني والسيارات، سرقة الحيوانات، الإضرار بالأراضي الزراعية، إتلاف واستهداف الأشجار المثمرة، سرقة المحاصيل وغيرها. على الرغم من ذلك، تظهر المعطيات انه في مجال المخالفات المتعلقة بالملكات فإن فشل منظومة فرض القانون في تقديم المخالفين للعدالة هو الأبرز، وأن حوالي 20% فقط من لوائح الاتهام في الملفات التي تتابعها بيش دين قدمت في أعقاب حوادث جرى خلالها المس بالملكات الخاصة بالفلسطينيين. وقد قدمت 14 لائحة اتهام من هذه اللوائح في أعقاب حوادث تتعلق بتجاوز الحدود جنائيا في قسائم الفلسطينيين؛ إتلاف، قطع أو المس بأشجار الزيتون؛ سرقة المحاصيل الزراعية، حرق السيارات التابعة للفلسطينيين؛ سرقة حيوانات تابعة للفلسطينيين، التسبب بأضرار لقسائم الأرض؛ والتسبب بأضرار للمعدات والملكات. وقد قدمت إحدى لوائح الاتهام المذكورة في أعقاب حادث وقع في تشرين الثاني 2013، تم خلاله في ساعات الليل حرق شاحنة وسيارة تخص مواطنا فلسطينيا من قرية فرعتا ورسما بالرش علامات نجمة داوود الحمراء على جدران مجاورة¹⁴. وقد توقفت المحكمة في قرار الحكم الاستثنائي للغاية على الخطورة الكامنة في عملية الحرق التي اقترفها المتهمون الثلاثة، من سكان البؤرة الاستيطانية غير القانونية حفات جلعاد، وكذلك الخطورة الكامنة في الباعث الأيديولوجي الكامن وراء أفعالهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد أكدت المحكمة على «المس البالغ الذي تلحقه هذه المخالفات ومدى تأثيرها على دهورة منظومة العلاقات بين إسرائيل وبين الفلسطينيين وتغذية دائرة العداء المستمرة بين الأطراف»¹⁵.

أحد التعبيرات المعروفة بخصوص المخالفات الأيديولوجية في الضفة الغربية يتعلق بالمس بأشجار الفلسطينيين. حوالي نصف مجموع مخالفات الممتلكات التي وثقتها بيش دين في العقد الأخير كانت حالات تتعلق بإتلاف أشجار الزيتون وأشجار أخرى مثمرة، التي تشكل مسا بالغا بممتلكات الفلسطينيين وتمس برزقهم بصورة مباشرة.

- 11 في ثلاثة إجراءات لم تُبلغ بيش دين بعدد المتهمين الذين قدمت ضدهم لوائح اتهام، ولهذا ربما يكون الرقم أعلى بقليل من 120.
- 12 في نشرتنا نقوم بتقسيم الشكاوى في الملفات التي تتابعها بيش دين إلى مخالفات ضمن أربع مجموعات أساسية: العنف، المس بالملكات، السيطرة على أراض فلسطينية، ومجموعة تضم مخالفات من مجالات مختلفة، مثل الاعتداء على حرمة المساجد والمقابر، تسييل مياه المجاري إلى الأراضي الزراعية التابعة للفلسطينيين، إلقاء النفايات في أراضي الفلسطينيين وغيرها.
- 13 ملف بيش دين 1299/07: قدمت في هذا الملف في كانون الأول 2008 لائحة اتهام ضد متهم واحد (ملف جنائي رقم 279/08، دولة إسرائيل ضد ستروك) جراء التسبب بأذى ضمن ملابس خطيرة، الخطف لغرض الإيذاء الخطير، ثلاث مخالفات من الاعتداء ومخالفة التسبب بضرر لحيوان. وقد أدين في تشرين الثاني 2011 في المحكمة المركزية بالقدس، وحكم عليه بالسجن الفعلي لمدة 18 شهرا وكذلك دفع تعويض بقيمة 50.000 شيكل للمشتكى. وقد استأنف ستروك على إدانته في المحكمة العليا، وفي آب 2012 ردت المحكمة العليا استئنافه. وفي المقابل قبلت المحكمة العليا استئناف الدولة بخصوص العقاب الخفيف، إذ شددت العقوبة وحكمت عليه بالسجن الفعلي لمدة 30 شهر في نيسان 2014 أطلق سراح ستروك من السجن، بعد أن قررت لجنة إطلاق السراح خفض 9 أشهر من عقوبته، رغم معارضة النيابة لإطلاق سراحه مبكرا. أما المواطن الإضافي الضالع في الحادث العنيف فلم يتم إلقاء القبض عليه مطلقا.
- 14 ملف بيش دين 2995/13: قدمت في هذا الملف لائحة اتهام في شباط 2014، وبعد ذلك تم تعديلها مرتين وقدمت مرة أخرى في تشرين الثاني 2014 (ملف جنائي رقم 8718-02-2014، دولة إسرائيل ضد لندنسبيرغ وآخرين). تنسب لائحة الاتهام المعدلة لمواطنين اثنين من البؤرة الاستيطانية غير القانونية حفات جلعاد التآمر لتنفيذ جريمة بدافع عنصري، حرق غرفة طعام معا وإتلاف أرض بدافع عنصري (نسبت لل اثنين في لائحة الاتهام الأصلية مخالفة إضافية تتعلق بحرق غرفة طعام معا، وكذلك محاولة إلحاق الضرر بصورة مقصودة بدافع عنصري). وقد قدمت ضد متهم ثالث، وهو أيضا من سكان البؤرة الاستيطانية غير القانونية، لائحة اتهام إضافية (ملف جنائي رقم 02-2014-8751، دولة إسرائيل ضد رينتر)، الذي أتهم فيها بالإضافة إلى هذه المخالفات بانتهاك أمر قانوني، إذ أنه في موعد وقوع حادث الحرق كان من المفترض له أن يمكث في اعتقال بيتي. وقد تم إدانة أول متهمين بتسوية ادعاء في كانون الأول 2014، وحكم عليهما بالسجن الفعلي لمدة سنتين ونصف وكذلك دفع تعويض بقيمة 15.000 شيكل للمشتكى. وقد أدين المتهم الثالث بتسوية ادعاء في شباط 2015، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنين وكذلك دفع تعويض بقيمة 15.000 شيكل للمشتكى.
- 15 البند 23 من قرار الحكم بتاريخ 4 شباط 2015.

في إطار متابعة بيش دين للتحقيقات التي يديرها لواء شاي تم التركيز بصورة خاصة في المتابعة على مجموعة الحوادث التي تم فيها قطع، اقتلاع، إحراق، سرقة أو إتلاف الأشجار المثمرة- غالبيتها العظمى أشجار زيتون، غير انه هناك أيضا أشجار لوز، ليمون، تين وغيرها. وتظهر المعطيات انه رغم انتشار هذه الظاهرة، فقد قادت تحقيقات قليلة لهذه الحوادث في نهاية الأمر إلى اتخاذ قرار بتقديم لائحة اتهام؛ من بين 251 ملف تحقيق بمتابعة بيش دين تم فتحها في أعقاب المس بأشجار الفلسطينيين، فقد انتهت 6 تحقيقات فقط بقرار بتقديم لائحة اتهام ضد مشتبه به أو مشتبه بهم بارتكاب المخالفة (2.5% من مجموع ملفات التحقيق التي انتهت معالجتها).¹⁶ وقد شملت معظم لوائح الاتهام هذه، عدا عن المس بالأشجار، مخالفات إضافية مثل التوغل في الحدود، الاعتداء الذي سبب إصابة حقيقية، محاولة التسبب بجروح، اضطرابات والتشويش على عمل شرطي، بينما تم تقديم لائحة اتهام اثنتين فقط في أعقاب المس بالأشجار، أما في مجال المس المقصود بأشجار الزيتون، الذي تحول إلى أحد رموز الاحتلال والمخالفات الأيديولوجية التي تتم برعايته، يبرز بصورة خاصة إفلاس المنظمة الإسرائيلية المسؤولة عن فرض القانون ويبدو أن السلطات الإسرائيلية تتعامل مع هذه الظاهرة على أنها تحصيل حاصل ولا تسارع إلى تقديم المخالفين للعدالة. تظهر معطيات المتابعة الجارية الخاصة بمنظمة بيش دين خلال السنوات الأخيرة بصورة متتابعة انه في مجال التحقيق بحوادث المس بالأشجار التابعة للفلسطينيين، فإن نسبة إخفاق شرطة لواء شاي في تقديم المخالفين للعدالة عالية بصورة خاصة.¹⁷

أربعة إجراءات من بين الإجراءات القضائية التي فتحت في أعقاب القرارات الخاصة بتقديم لوائح اتهام في هذه الملفات ما تزال متداولة حتى كتابة هذه السطور، وانتهى أحد الملفات بتبرئة المتهم، وانتهى ملف إضافي بإثبات اقتراف الأفعال المنسوبة له في لائحة الاتهام، غير أنه لم تتم إدانته وبهذا لم تلحق به التبعات الخاصة بالإدانة الجنائية.

أما باقي لوائح الاتهام في الملفات التي تتابعها بيش دين (18.6%) فقد قدمت في أعقاب حوادث صنفها المنظمة على انها حوادث سيطرة على الأرض، أي محاولات من قبل إسرائيليين للسيطرة على أراض فلسطينية من خلال التسوير، التفليح، وضع المباني، كرفانات أو دفيئات زراعية، منع وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، تجاوز الحدود وغيرها. 11 من بين لوائح الاتهام الـ 13 هذه قدمت في أعقاب حادثين أساسيين حاول فيهما إسرائيليون السيطرة على أراض فلسطينية خاصة بهدف إقامة بؤر استيطانية غير قانونية فيها في نهاية العام 2007: البؤرة الاستيطانية جفعات هؤور، التي أقيمت على أرض خاصة لفلسطينيين من قرية بيتين، والبؤرة الاستيطانية شفوت عامي، التي أقيمت على أرض خاصة لفلسطينية من سكان قرية كفر قدوم. في الحالتين قادت المحاولات المتكررة لإخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية إلى مواجهات عنيفة بين المتوغلين في الأراضي وبين قوات الأمن التي حضرت لإخلائهم، وبناء عليه فإن لوائح الاتهام هذه تتضمن، بالإضافة إلى الاتهام التعلق بتجاوز الحدود، بنود اتهام من مجال المس بالإجراءات السيادية، مثل الهجوم على شرطي، مضايقة رجل شرطة أو المشاركة في تجمع ممنوع. على الأقل في لائحة اتهام واحدة من بين لوائح الاتهام الـ 11 هذه، تم تغيير لوائح الاتهام خلال الإجراء القضائي، بحيث أن الاتهام الوحيد الذي بقي هو مضايقة شرطي، ولم يبق أي ذكر للمخالفة الأصلية تجاه الفلسطينيين أصحاب الأرض.¹⁸

باقي لوائح الاتهام في حالات السيطرة على الأراضي قدمت ضد متهم بدفن كابل كهرباء في أرض خاصة بفلسطيني من سكان قرية ثلث من أجل الحصول على الكهرباء من مستوطنة جينوت شومرون إلى البؤرة الاستيطانية غير القانونية المتان،¹⁹ وضد متهم بشق طريق لسفر السيارات في أرض خاصة لفلسطيني من سكان بيت لحم.²⁰ عدا عن هذه، ففي ملفات التحقيق التي تتابعها بيش دين التي تم فتحها في أعقاب شكاوى فلسطينيين بسبب قيام مواطنين إسرائيليين بالسيطرة على أرضهم، لم يتم تقديم لوائح اتهام. يبدو انه في هذا المجال كان من المتوقع أن تحرز السلطات الإسرائيلية المسؤولة عن فرض القانون نجاحا أكبر في تقديم المخالفين للعدالة، لأنه من السهل بطبيعة الأمر في هذا النوع من المخالفات العثور على المشتبه بهم وجمع الأدلة ضدهم.

16 ملفات بيش دين 1243/07، 1280/07، 2559/12، 2680/12، 3033/14 و- 3087/14.

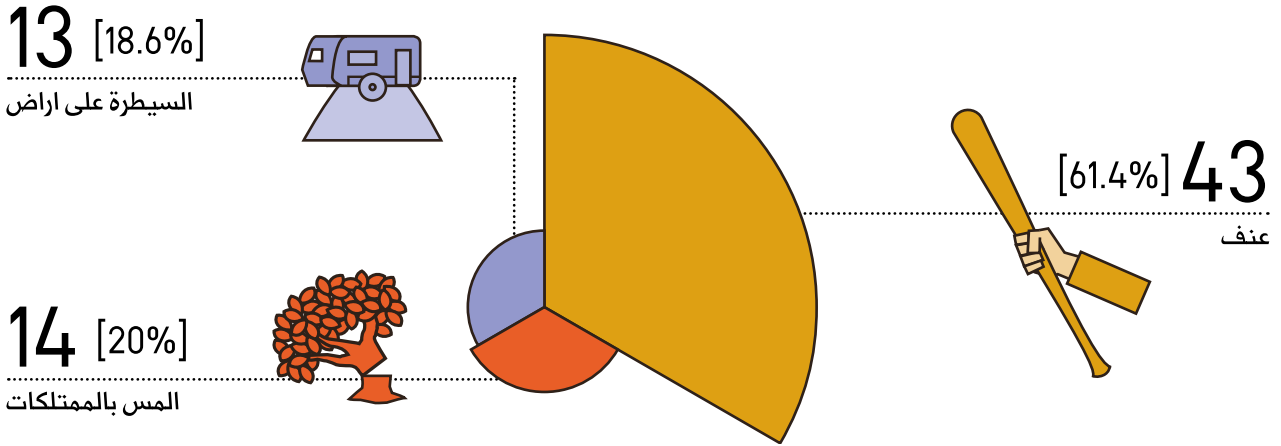
17 راجعوا أوراق المعطيات الخاصة ب بيش دين: فرض القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (بيش دين، تشرين الثاني 2014)؛ تحقيقات الشرطة في أعقاب المس بأشجار الفلسطينيين في الضفة الغربية (بيش دين، تشرين أول 2013).

18 ملف بيش دين 1319-2/07: قدمت في هذا الملف لائحة اتهام ضد ستة متهمين مكثوا في البؤرة الاستيطانية غير القانونية شفوت عمي خلال إخلائها. وقد اشتملت لائحة الاتهام في الأصل على بنود تتعلق بتجاوز جنائي للحدود، التشويش على عمل شرطي خلال أداء واجبه والامتناع عن مساعدة شرطي في القيام بواجبه، لكن في نهاية المطاف قدمت لائحة اتهام معدلة تضمنت مخالفة التشويش على شرطي فقط. النتيجة في هذا الإجراء كانت شطب لائحة الاتهام بخصوص أحد المتهمين، تعليق الإجراءات بخصوص اثنين آخرين، وتحديد الاتهام بدون إدانة بخصوص المتهمين الثلاثة الآخرين.

19 ملفات بيش دين 1210/06 و- 1235/07: قدمت في هذه الملفات في آذار 2007 لائحة اتهام مشتركة ضد متهم واحد (ملف جنائي رقم 1436/07)، من سكان مستوطنة جينوت شومرون الذي اتهم بإهمال الحراسة على مواد خطيرة، ومخالفة تتعلق بمد منشأة كهربائية بدون مصادقة (طبقا لقانون الكهرباء). في نهاية المطاف تم إلغاء لائحة الاتهام بالتشاور مع نيابة الدولة، وتم إغلاق الملف ضد المتهم.

20 ملف بيش دين 1710-2/09: قدمت في هذا الملف في أيار 2010 لائحة اتهام ضد متهم (ملف جنائي رقم 48263-05-10)، الذي اتهم بتجاوز الحدود، بعد أن شق طريقا في أرض فلسطينية خاصة تقع إلى الشرق من مستوطنة أفرات. وقد انتهى هذا الإجراء بتثبيت تهمة المتهم دون إدانته، وحكم عليه بـ 60 ساعة لخدمة الجمهور.

لوائح الاتهام المقدمة في ملفات بيش دين، بالتوزيع طبقا لمجموعات المخالفات



نتائج الإجراءات

من بين الملفات الـ 70 التي تتابعتها بيش دين التي قدمت فيها لوائح اتهام ضد مواطنين إسرائيليين، ما تزال الإجراءات القضائية مستمرة في 13 ملف منها. أما الملفات الـ 57 الباقية فقد انتهت الإجراءات القضائية فيها منذ مدة، ويمكن تتبع نتائجها.

بطبيعة الأحوال، من الصعب تصنيف نتائج هذه الإجراءات القضائية بواسطة التوزيع البسيط، لأن جزءا من لوائح الاتهام قدمت ضد أكثر من متهم واحد فيما انتهت بعض الإجراءات بنتائج مختلفة بخصوص متهمين مختلفين. إلى جانب ذلك، حتى عند تقديم لائحة اتهام ضد متهم واحد، هناك حالات انتهى فيها الإجراء بالإدانة بقسم من بنود الاتهام وبالتزكية بخصوص بنود أخرى. بناء على ذلك، فقد تبيننا في ورقة المعطيات هذه التوزيع الذي استعمله قسم البحث التابع للسلطة القضائية، كما تجسد في البحث المؤرخ بشهر أيار 2012 الذي تناول نسب التبرئة والإدانة في المخالفات الجنائية في إسرائيل.²¹

المجموعات الأساسية لوصف نتائج الإجراءات القضائية هي الإدانة التامة، أي إدانة جميع المتهمين بجميع بنود الاتهام الأصلية؛ إدانة جزئية، أي إدانة جزء من المتهمين، إدانة بجزء من بنود الاتهام، أو الإدانة بمخالفات مخففة عن تلك التي ظهرت في لائحة الاتهام الأصلية؛ تهمة بدون إدانة، أي التحديد الصادر عن المحكمة بأن المتهم ارتكب المخالفة فعلا أو المخالفات المنسوبة له، مع الامتناع عن إدانته قانونيا؛ التبرئة؛ وكذلك إلغاء أو شطب لائحة الاتهام.

فيما يلي تفصيل الملابس التي انتهت فيها جميع ملفات التحقيق التي تتابعتها بيش دين، التي اتخذ فيها القرار بتقديم لائحة اتهام ضد المشتبه بهم:

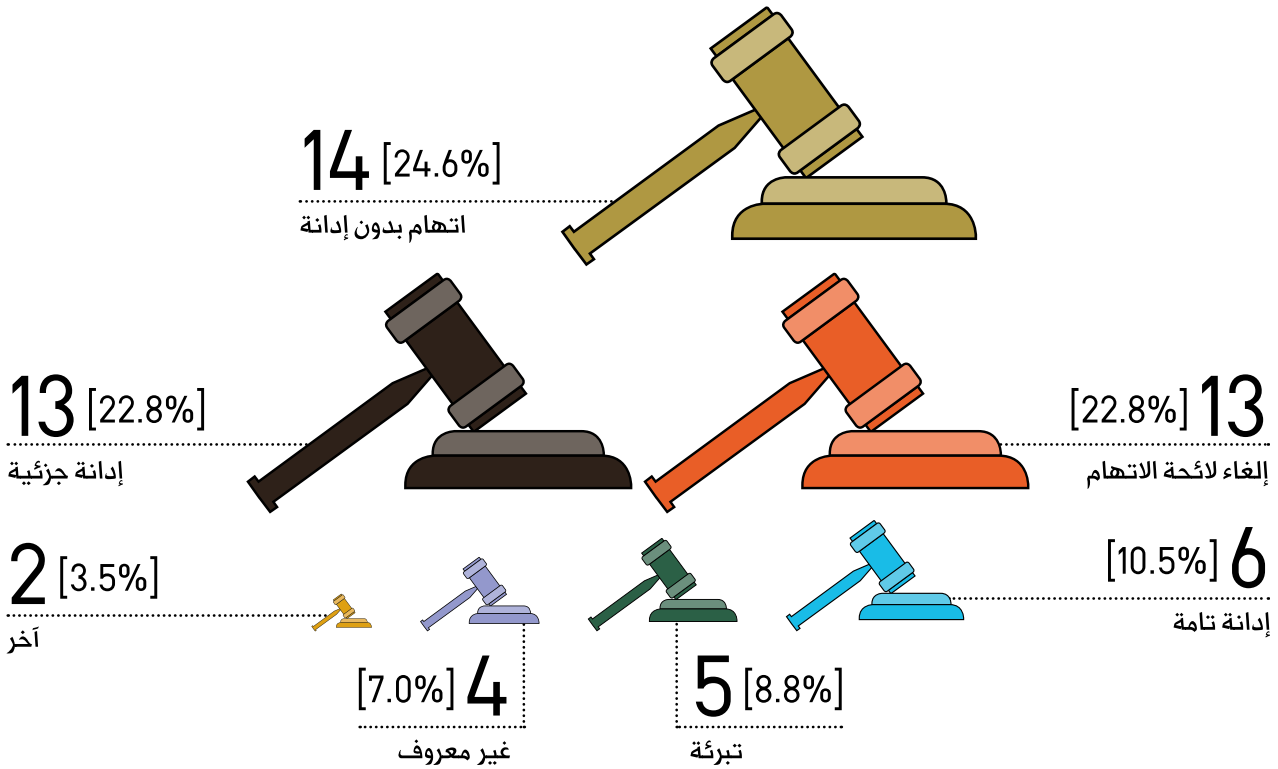
- 6 إجراءات انتهت بإدانة تامة لجميع المتهمين²² (10.5% من مجموع ملفات التحقيق التي قدمت فيها لوائح اتهام)؛
- 13 إجراء انتهت بإدانة جزئية: ملف واحد بإدانة المتهمين بجزء من بنود الاتهام، 4 ملفات بإدانة جزء من المتهمين فقط، و- 8 ملفات تحقيق انتهت بإدانة المتهمين ببنود اتهام مخففة عن تلك التي اتهموا فيها في لائحة الاتهام الأصلية، غالبا، فقد كان تخفيف الحدة في بنود الاتهام جزءا من تسوية الادعاء الذي وقعته النيابة مع المتهمين (22.8% من مجموع ملفات التحقيق التي قدمت فيها لوائح اتهام)؛
- 14 إجراء انتهت بتثبيت التهمة بدون إدانة (24.6% من مجموع ملفات التحقيق التي قدمت فيها لوائح اتهام)؛
- 13 إجراء انتهت بإلغاء أو شطب لائحة الاتهام، بعد أن قدمت للمحكمة لائحة اتهام ضد المتهم أو المتهمين (22.8% من مجموع ملفات التحقيق التي قدمت فيها لوائح اتهام)؛

21 أوران جيزل-ايال، عنبال جلون وكيرن فينشال-مرجل، نسب الإدانة والتبرئة في الإجراءات الجنائية (قسم البحث في السلطة القضائية وقسم بحث الجريمة، القضاء والمجتمع في جامعة حيفا، 2012). كما أشار مؤلفو التقرير، فهو يهدف إلى جمع المعلومات بخصوص الحسم والقرارات في الملفات الجنائية التي تم تداولها في الدرجة القضائية الأولى في محاكم الصلح والمحاكم المركزية، يفحص بحث السلطة القضائية لوائح الاتهام التي فحصت بجميع بنود الاتهام المشمولة فيها، ولا يستند إلى توزيع ثنائي إلى «إدانة» و«تبرئة»، من أجل احتساب طرق إنهاء أخرى للإجراء الجنائي مثل شطب لائحة الاتهام، إلغاء بنود الاتهام، التحديد بأن المتهم يفتقر إلى الأهلية للمحاكمة وغيرها. على ضوء هذا، يبدو أن التوزيع الذي استعمله مؤلفو التقرير، وكذلك مقارنة هذه المعطيات مع المعطيات الواردة في هذه الورقة من المعطيات، ذات صلة كبيرة بموضوعنا. للتوسع حول أهداف البحث الخاص بالسلطة القضائية وطريقة تطبيقه راجع الصفحات 5-6 من البحث.

22 منها ملف واحد (ملف بيش دين 1319-1/07) الذي انتهى بإدانة تامة فقط بعد قبول استئناف الدولة على تبرئة المتهم من جزء من بنود الاتهام.

- 5 إجراءات انتهت بتبرئة المتهم أو المتهمين (8.8% من مجموع ملفات التحقيق التي قدمت فيها لوائح اتهام)؛
- 4 إجراءات انتهت بنتيجة غير معروفة لبيش دين (7% من مجموع ملفات التحقيق التي قدمت فيها لوائح اتهام)؛
- 2 إجراءات انتهت بنتائج أخرى: إجراء واحد تم تعليقه وإجراء إضافي تم من خلاله تقديم لائحة اتهام ضد ثلاثة من المتهمين انتهى بتعليق الإجراءات ضد متهم واحد، إلغاء لائحة الاتهام ضد متهم ثان، وتثبيت التهمة بدون إدانة ضد متهم ثالث.

نتائج الإجراءات في ملفات بيش دين التي قدمت فيها لوائح اتهام



المعطيات تعني انه من مجموع ملفات التحقيق التي تتابعها بيش دين التي تقرر فيها تقديم لائحة اتهام، فقط ثلث الإجراءات انتهت بالإدانة التامة أو الجزئية للمتهمين. أما باقي الملفات فقد انتهت بتبرئة المتهمين، إلغاء لائحة الاتهام ضدهم، تعليق الإجراءات أو تثبيت التهمة بدون إدانة. إن فحص جميع الملفات التي انتهت فيها الإجراءات القضائية بدون إدانة يظهر أن الغالبية العظمى منها انتهت بواحدة من اثنتين: إلغاء لائحة الاتهام بعد تقديمها للمحكمة وإجراء مداوات، أو أن تثبت المحكمة بأن المتهم اقترف فعلاً المخالفة المنسوبة له، غير أنها امتنعت عن إدانته.

إلغاء لوائح الاتهام

إن تفكيك الملابس التي أدت إلى إلغاء 13 لائحة اتهام تتابعها بيش دين يظهر أن غالبية حالات الإلغاء كانت نتيجة فشل جهات التحقيق والنيابة في إثبات الادعاءات ضد المتهمين، وكذلك ملابس تتعلق بتأخير الإجراءات، عدم مشول المتهمين وتعليق الإجراءات التي أدت في نهاية الأمر إلى وقف الإجراءات الجنائية. على الأقل في 6 إجراءات قضائية تم إلغاؤها في نهاية الأمر، لم يمثل المتهمون في جزء من المداوات التي حددت لهم في المحكمة أو ولا حتى في أي مداولة منها. وفي غالبية الأحوال فقد اشتملت هذه الإجراءات على فرض غرامة على المتهمين، إصدار أوامر إحضار أو أوامر اعتقال، وفي بعض الأحيان تعليق الإجراءات حتى العثور على المتهمين. على الأقل في حالة واحدة، فإن تعليق الإجراءات ضد

قسم من المتهمين مستمر لغاية هذا اليوم²³، وفي حالة أخرى أدى التأخير الكبير والتعليق المتواصل للملف إلى ما عرفته النيابة الشرطية بمثابة «تآكل الأدلة»، وعلى ضوء هذا تم سحب لائحة الاتهام من قبل النيابة وإيقاف الإجراء²⁴.

بالعموم، فإن ظاهرة عدم مثول المتهمين في المداولات القضائية ضمن الإجراءات التي تتابعها بيش دين شائعة للغاية. بالمجموع، من بين 70 ملفا تتابعها بيش دين التي تقرر فيها تقديم لائحة اتهام، فهناك ما لا يقل عن 18 إجراء وثق فيها أعضاء المنظمة عدم مثول المتهمين للمداولات التي حددت لهم- غياب منهجي في معظم الحالات. على الأقل في 12 إجراء منها أدى عدم مثول المتهمين إلى فرض غرامات، إصدار أوامر إحضار واعتقال أو تعليق الإجراءات القضائية.

بالإضافة إلى ذلك، سحبت النيابة في ملف واحد لائحة الاتهام لأنها أرادت الامتناع عن كشف دليل أساسي يقود إلى كشف تفاصيل سرية، فيما تم إلغاء لائحة اتهام واحدة قدمت في أعقاب مدّ بنى تحتية كهربائية في بؤرة استيطانية غير قانونية وهذا «بالتشاور مع نيابة الدولة»، كما أبلغت بيش دين ردا على أسئلة طرحتها المنظمة بهذا الشأن²⁵. وقد تم إلغاء إجراء واحد بسبب عدم أهلية المتهم للمثول أمام العدالة، في أعقاب الحصول على رأي استشاري من أخصائي نفسي في موضوعه. في 5 ملفات من غير المعروف لـ بيش دين ما هي أسباب إلغاء لائحة الاتهام، وكذلك محاولات فحص ملاحظات المحكمة التي أدت إلى إلغاء لائحة الاتهام التي لم تلقى جوابا.

تثبيت التهمة دون إدانة

يتضح من المعطيات أن 14 ملفا تتابعها بيش دين التي تقرر فيها تقديم لائحة اتهام انتهت بتحديد من قبل المحكمة بأن المتهم قد اقترف حقا المخالفة أو المخالفات المنسوبة له، إلى جانب الامتناع عن إدانته؛ من بينها 3 ملفات فقط كان فيها المتهمون الذين مثلوا أمام العدالة من القاصرين. وفي الغالب كان هذا التثبيت مصحوبا بفرض ساعات عمل في خدمة الجمهور على المتهم، طبقا لما رأته المحكمة²⁶.

إن امتناع المحكمة عن إدانة شخص تهدف إلى إعفائه من التبعات المصاحبة للإدانة الجنائية، وبطبيعة الحال هذا مخصص في ملابس خاصة أو الحالات التي لا يوجد فيها للمتهم ماض جنائي ويبدو أن المخالفة التي قدم بسببها للمحاكمة كانت بمثابة حادث لمرة واحدة. هذه ممارسة متميزة للغاية وهي مقلصة؛ يتضح من معطيات البحث الخاصة بالسلطة القضائية أن نسبة المتهمين في محكمة الصلح الذين لم يُدانوا رغم تثبيت تهمتهم من قبل المحكمة هي 5.3% فقط، فيما تقل النسبة أكثر في المحاكم المركزية- 1.2% فقط²⁷.

على ضوء هذا، تبدو استثنائية ومثيرة الحقيقة بأن حوالي ربع الملفات التي تتابعها بيش دين (24.6%) التي قدم فيها للعدالة مواطنون إسرائيليون مسوا بالفلسطينيين، فقد فضلت المحكمة الامتناع عن إدانة المتهمين. وتبدو هذه الحقيقة أوضح على ضوء الحقيقة بأن الحوادث التي تم على ضوءها تقديم المتهمين للعدالة في الملفات التي تم فحصها التي ليست حوادث مخالفة «عادية»، وإنما أعمال مخالفة أيديولوجية التي افتقرت بحق الفلسطينيين لتحقيق هدف سياسي وفكري. ولهذا توجد لهذه المخالفات دلالات خاصة، وكان يمكن التأمل في أن تجيد منظومة القضاء الإسرائيلية الوقوف على خطورتها. إن حقيقة تفضيل المحاكم الامتناع عن إدانة الإسرائيليين الذين مسوا بالفلسطينيين في الضفة الغربية بصورة مقصودة تسعى إلى النيل من إمكانية زجر المواطنين الإسرائيليين من اقتراف مثل هذه الأعمال، وترسل رسالة واضحة بأن منظومة فرض القانون لا تعتبرها ذات خطورة خاصة.

23 ملف بيش دين 1319-2/07.

24 ملف بيش دين 1079/05.

25 رد رئيسة وحدة الدعاوى السامرة في شرطة إسرائيل في ذلك الوقت، المحامي شير لوفير، ردا على توجه بيش دين، 27.10.2008.

26 البند 71 أ، [ب] من قانون العقوبات يحدد بأنه «إذا وجدت المحكمة أن المتهم نفذ مخالفة، يحق للمحكمة أن تفرض عليه أمر خدمة حتى إدانته».

27 أورن جيزل-ايال، عنبال جلون وكيرن فينشال-مرجل، نسب الإدانة والتبرئة في الإجراءات الجنائية (قسم البحث في السلطة القضائية وقسم بحث الجريمة، القضاء والمجتمع في جامعة حيفا، 2012)، ص 11، 16.

لخصنا لأول مرة في ورقة المعطيات هذه نتائج ملفات التحقيق التي فتحت في شرطة لواء شاي التي تقرر فيها تقديم لائحة اتهام ضد الإسرائيليين المتهمين باقتراح مخالفات بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم. وفي السياق الأوسع لعملية التوثيق والمتابعة التي تقوم بها بيش دين منذ عقد من السنين والتحقيق في المخالفات الأيديولوجية بحق الفلسطينيين، فإن المعطيات التي جمعت هنا تنضاف لتكوين صورة أكثر اكتمالا بخصوص حالة فرض القانون بحق المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية.

الصورة التي تبدو لنا تفيد بأنه من بين مجموع الشكاوى المقدمة لشرطة لواء شاي من قبل الفلسطينيين الذين كانوا ضحايا للمخالفات التي اقترفها مواطنون إسرائيليون، فإن قلة قليلة من التحقيقات انتهت بقرار بتقديم لائحة اتهام ضد المشتبه بهم (7.4% من ملفات التحقيق التي انتهت معالجتها). حتى في الحالات النادرة التي قدمت فيها لوائح اتهام، فقد تحددت التهمة بخصوص نصف المتهمين تقريبا (10.5% من الملفات التي انتهت بإدانة تامة، 22.8% من الإجراءات التي انتهت بإدانة جزئية، وكذلك 24.6% من الإجراءات التي انتهت باتهام بدون إدانة- وبالمجموع 57.9% من الإجراءات). في نهاية الأمر، حتى بخصوص الإجراءات التي تحددت فيها مسؤولية المتهمين عن الأفعال المخالفة، فإن أكثر من 40% منها لا تتم فيها إدانة، فيما تكتفي المحكمة بتثبيت تهمتهم فقط.

دلالات هذه المعطيات مفادها بأن فرصة الشكوى التي يقدمها الفلسطيني في شرطة إسرائيل في أن تقود إلى تحقيق فعال، والعثور على مشتبه به بالمخالفة، وتقديم المشتبه به للعدالة وفي نهاية الأمر إدانته- هي 1.9% فقط.

إن صورة الوضع القاتمة هذه الخاصة بفرض القانون لا تتفق مع واجب إسرائيل بحماية الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، الذي يعتبرون وفقا للقانون الدولي سكانا محميين تحت الاحتلال الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فإن هذه المعطيات تضع علامات سؤال على التصريحات المتكررة من قبل السلطات الإسرائيلية بأن إسرائيل مصممة على مكافحة ظاهرة الجريمة القومية في الضفة الغربية التي تستعمل الأيديولوجيا في الأعمال المخالفة والقضاء عليها. إن إفلاس السلطات الإسرائيلية المسؤولة عن فرض القانون في هذا المجال، غياب العقاب ضد المخالفين وعدم وجود الردع في هذا المجال تزرع الشك الكبير في قدرة دولة إسرائيل على تفعيل جهاز فعال لفرض القانون في المناطق الفلسطينية المحتلة الخاضعة لسيطرتها.

من شكوى إلى إدانة- طريق طويلة شكاوى، لوائح اتهام وإدانات في ملفات بيش دين

